مجلة البحث في التربية وعلم النفس
كلية التربية – جامعة المنيا

كلمة العدد*

الـوجـــــه الآخـــــــر

إعداد

أ.د/ سامح جميل عبد الرحيم (*)

هـو عنـوان حرصـت علـى ألا أجعلـه صـادمًا لكـلام صـادم، فـنحن لـدينا وجـه سـائد معـروف محبـوب مـألوف معبـود للجـودة والاعتمـاد والمحاسـبية وغيرهـا مـن المصـطلحات الـتي هبـت علينـا مـؤخرًا، ولم أر فيمـا قرأتـه بـالعربيـة مـن مقـالات أو بحـوث أو غيرهـا غـير هـذا الوجـه، وإحساسـي أن مـن يحـاول أن يبـديها شـفاهة دون كتابـة هـو مشـاغب رجعـي متخلـف معـوق فمـا بـالنـا بمـن يكتبهـا. الآن أكتب الوجه الآخر، وللتعريف هو وجه يقول به من جئنا بهذه المصطلحات منهم.

أي ملاحظ منتبـه حتـى وإن لم يكـن شـديد التـدقيق، يمكـن أن يلاحـظ فجـوة واسعة بـين خطـاب(١) (الفائدة للجميع) وبين تحقق هذا الخطاب (الفائدة للنخبة المسيطرة)، وهذا الانحـراف وسـوء الاسـتخدام للمصطلح ليس شيئا عرضيًا – صدفة – وله أثـران: – الأول: أنـه بضيق أفق يلطف حـرارة المسـتاءين والمضارين. والثـاني: أنه يشوش محاولات فهم وتشخيص الأوضاع انطلاقًا نحو القدرة على مواجهتها(٢)؛ حيث ترتدي هذه الأفكار رداء الحداثة – أو الفنية فيُوصف منتقدوها بـالتخلف أو الجهل والغبـاء أو عدم الحرفية. وكأن التربية عملية فنية محايدة، وعلى التربويين – المفكرين – أن يكونـوا فنيين، وهـذا ذاتـه – عندي – خطاب مخادع، ليس عملنا فنيًا، بل المطلوب هو أن نقيم نقديًا كافة الجوانب في كل خطـاب، وكل مهمة تسند إلى التربية، وكل ما نفعله ونقوله نحن بـأنفسنا قبل الشروع والبدء فيه فنيًا، خاصة أنه

---

*) أستاذ أصول التربية المتفرغ– كلية التربية– جامعة المنيا.

١) تحليـل الخطـاب النقـدي برنـامج بحثي مصـاحب لعمـل نورمـان فـيركلاو Norman Fuirclough وطلابـه وزملائـه تقـع أصـوله في قـراءات النظريـة الاجتماعيـة وعلـم اللغـات الـوظيفي، لـه أبعـاد ثلاثـة هـي: الـنص، وممارسـات الخطـاب والممارسـة الاجتماعيـة، أشـير إليـه هنـا للفـت الانتبـاه، وأعـود إليـه إن شـاء الله للشـرح والتوضـيح في مقالـة قادمـة، خاصـة أنني لن أستخدمه في هذه المقالة فهذا لا يجوز قبل شرحه وتوضيحه.

2) Dave Hill,Ravi Kumar (eds.),**Global Neoliberalism and Education and its Consequence**, london: Routlede,Taylo & Francis group,2009,p.xi.

تصدرها كلية التربية جامعة المنيا
E-mail: gamel_abdo59@yahoo.com ☎ 01002702115

على مدى العقود الماضية هبت على المدارس والتعليم هبة شديدة الوطأة متسارعة تضغط نحو استهداف المدارس والتعليم لمدى واسع من القضايا الاجتماعية [1] وتحت عنوان المهمة الاجتماعية للمدرسة والتعليم The Social Mission of the School يتوقع من المدارس أن تعطي اهتمامًا بقضايا مثل: التماسك الاجتماعي Social Cohesion والدمج الاجتماعي Social integration والأمان الاجتماعي Safety والمواطنة Citizenship والبدانة Obesity والجنس عند المراهقين والتعاطي والديون المالية [2]؛ الأمر الذي يدعم بشدة ضرورة كشف ما وراء الخطاب، وأن نكف عن النظر لأنفسنا كفنيين أو أدوات منفذة يطلب منا أن نصنع دواءً - مثلاً - فنصنعه دون تقصي مدى نفعه أم ضرره أو على أي أساس وُصف هذا الدواء الذي يراد منا صنعه، فليس عملنا - للمرة الثانية - فنيًا - ولا ينبغي أن يقتصر دورنا على الفنيات - خاصة قسم أصول التربية وباحثيه، هذا هو الذي يميزنا كقسم بل ويميز التربويين عامة ككائنات مفكرة لا ينبغي أن تكون مجرد أدوات.

وللتدليل، وكمدخل استهلالي - يبغي توضيح الفكرة فقط - ألفت أنظار أبنائنا الباحثين إلى جانب آخر - أو جوانب أخرى - لبعض مما يتم في تعليمنا ومدارسنا، وأبدأ بما يُقال عن الضبط الاجتماعي ودور المدرسة فيه. وابتداء ولكي نقف معاً على أرضية واحدة أبدأ بتعريف الضبط الاجتماعي كما أنظر له في هذه المقالة، وهو أنه كافة الجهود المبذولة من المجتمع أو جزء منه أو بعض جماعاته لحمل أعضاء المجتمع بما فيهم ذلك الجزء، وتلك

---

1) Edith Helena Hooge, Marlies Elisabeth, Honingh and Berber Nodia Langelaan,The Teaching Profession aginst The Background of Educationlization: an exploratory study, **Eurpean Journal of Teacher Education**, Vol.34, No.3,Augst, 2011,p.297.

٢) التربية Educationalization تعبير شاع ليعنون محاولة جعل التعليم والمدارس بشكل متزايد نقاط محورية لاستهداف وحل القضايا الاجتماعية، وهو أمر له تبعاته ونتائجه على المنهج بمعنى تحويل القضايا العامة إلى وحدات تعلم قابلة للهضم، وله نتائجه المباشرة في شكل التدخلات العميقة في طبيعة وتنظيم المدرسة وإداراتها ومهنية المعلمين وانحيازاتها له أسبابه ونتائجه التي يجب تقييمها وكشف آثارها بعد كشف ما وراءها كدعوة، وهذه أيضًا قضية يتمنى الكاتب لو وجد فسحة من العمر يكتب فيها ويوضحها للباحثين في قسم أصول التربية وغيرهم ممن يرون أنفسهم على أنهم ليسوا فقط فنيين وليسوا أدوات.

E-mail: gamel_abdo59@yahoo.com ☎ 01002702115

الجماعات على الالتزام بأنماط معينة من السلوك، أو الالتزام بمسارات معينة ومعايير محددة للتفاعل والسلوك الاجتماعي المقبول في اللحظة الحاضرة، وبذلك فهو ضبط من الكل للكل بقدر يتناسب مع القوة النسبية للجماعات والعناصر الداخلة في تكوين ذلك الكل.

في ظل هذا التعريف يتضمن الضبط الاجتماعي، الضبط الرسمي الذي يتضمن أنساق السلطة والقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية التي تحدد المكافآت (تنظيم الجزاءات الإيجابية كالشهادات والدرجات العلمية والجوائز والميداليات والمكافآت المالية) أو العقوبات (كالجزاءات السلبية المنظمة التي تتمثل في الإعدام أو الحبس أو الطرد)[1] كما يتضمن أيضاً الضبط غير الرسمي بصوره المختلفة : كالرأي العام والموضة والجزاءات غير الرسمية كالثناء والسخرية وغيرها[2]. على أن صورة الضبط الاجتماعي الإيجابي الأساسية تعتمد على استدماج الفرد للمعايير الاجتماعية والقيم وتوقعات الدور من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي يجعل الفرد يندفع نحو الامتثال، لأنه يعتقد في صدق المعيار الاجتماعي، ولهذا تعتبر المكافآت والعقوبات بمثابة أدوات مدعمة للدافعية أكثر منها مصدراً أولياً لها، ومن ثم فعملية استدماج القيم والمعايير الاجتماعية عن طريق أعضاء المجتمع ضرورية لاستقراره. فهل هذا في عملنا التربوي عملية فنية محايدة، أنا وكثيرين قبلي يرونها غير ذلك، لذلك تعالوا نحاول كشف أساليبها وحيلها وحينئذ سيتأكد لنا أنها وإن اتخذت طرقًا وأساليب ظاهرة مقبولة من الغالبية فهي في أغلبها تتخذ طرقًا وأساليب خافية ذات مضامين إما أننا نغفل عنها أو نتجاهلها عمداً، وكلا الموقفين غير صحيح بل وغير مقبول ومسوغ أخلاقياً.

المدرسة - والتركيز عليها سيكون - واحدة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية يتعلم فيها الفرد أن يصبح عضواً في مجتمع ما، وكيف يعيش وفقًا لتقاليد ومثاليات هذا ا لمجتمع، بل إن التطبيع بهذا الشكل هو هدف المدرسة ووظيفتها[3] ولذلك تمثل المدرسة مكان الصدارة في

---

[1]) محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع**، الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩، ص ٤١٩.

[2]) المرجع اسابق، ص ٤١٩.

[3]) S.P.Shanbe, A.Chaube, **School Organization**, New Delhi:Vikas Publishing House PVTLTD, 1995,p.196.

اهتمام الدولة كأداة للتربية والتعليم والتثقيف وتدعيم النظام الاجتماعي والعمل على استقرار السلطة السياسية، وفي الأوقات العادية تعلو وظيفة المدرسة العقلية على ما عداها من وظائف - رغم أنها في ذاتها ليست محايدة على نحو ما سيرد - أما في أوقات الهزات السياسية وتغيير نظم الحكم والسلطة فتعلو فيها وظيفة المدرسة في التوجيه والضبط وتصبح أحد ركائز البناء المراد تشييده [١].

والتعليم في حقيقته، وسيلة لكسب العيش وضبط السلوك في آن واحد، وللمدرسة في ذلك وسائلها الخاصة من منح الدرجات المتازة والترقيات والجوائز والمكافآت والميداليات[٢]، وبذلك فدورها في الضبط الاجتماعي ذو شقين، فمن خلال وظيفتها الاقتصادية تنتقي وتُصنف وتؤهل التلاميذ لإمكانات معينة مختلفة ومتمايزة في المجتمع، وهي عملية ليست خالية من الضوابط والحدود المانعة التي تُسهم في تشكيل المجتمع، وفي استمرار التفاوت واختلاف المراكز والسلطة والنفوذ والدخل أيضًا، ويعكس هذا بدوره رابطة أخرى قوية بين النظام الاقتصادي والنظام التربوي[٣].

ومن خلال وظيفتها الاجتماعية تدعم قيم ومعايير معينة للسلوك من خلال مناهجها وأنشطتها وطرق التعامل والسلوك وأوجه التفاعل المختلفة داخلها؛ فتساهم في ضبط المجتمع - أيضًا - بهذه القيم والمعايير.

ويمكن طرح دور المدرسة في الضبط الاجتماعي على عدة مستويات من حيث علاقتها على المستوى الكبير بالمجتمع ككل، تلك العلاقة التي تُسهم من خلالها القوانين والتمويل والإدارة والمجتمع والمناهج والتشعيب في توجيه عمليات الضبط بشكل رسمي، كما يمكن طرح دور المدرسة في الضبط على المستوى الصغير من خلال المدرسة كتنظيم له جانبه الرسمي المتمثل

[١]) مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع ومدارسه**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢، ص ٣٢٢.

[٢]) سامية محمد جابر، **القانون والضوابط الاجتماعية**، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص ٢١٦.

[٣]) فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع التربوي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣، ص ٢٣٧.

في الإدارة المدرسية وعلاقات العمل التي ينظمها القانون، وجانبه غير الرسمي في العلاقات والتفاعلات وجماعات الأقران ووسائط التربية، والتي سأتناول البعض منها على النحو التالي:

أولا- القوانين والسياسة:

التعليم كمؤسسة رسمية محكوم بقوانين تحدد أهدافه ومراحله وأنواعه وشهاداته ومناهجه وشكل إدارته وغيرها من الأمور الحاكمة فيه، وبذلك تتحدد السياسة التعليمية برمتها، وتترجم في شكل قوانين، فإذا تذكرنا أن وضع السياسة التعليمية ليس عملاً فنيا وإنما عملية سياسية، اتضح أن عملية صنع السياسة التعليمية تترجم خريطة القوى الاجتماعية، وتعبر عن مصالح القوى المهيمنة اجتماعيًا، إنها تعبر بأمانة عن الأوزان النسبية للقوى في المجتمع، وكما تشير نادية جمال الدين، ليس ثمة أسئلة تتعلق بالسياسة التعليمية أو بغيرها من السياسات، إنما الأسئلة كلها مشوبة بالمصلحة، ومجرد قولنا أن في مجتمع ما سياسة تعليمية فإن هذا يعني ضمنيًا أن ثمة صراعات بين مصالح جماعات من الناس، والسياسة هي الكلمة المعبرة عن مصالح الأقوى والأعلى صوتًا، لأن السياسة تعني على المستوى الفعلي مجموعة القرارات القابلة للتنفيذ بالقوى الجبرية، ومن له أن يصل إلى هذا المستوى هو في التحليل النهائي من يصوغ السياسة التعليمية التي تنفذ فعلاً والتي توجد على الورق.

على هذا النحو فإذا قلنا أن ثمة سياسة تعليمية منبثقة من فلسفة اجتماعية؛ فهذا لا يعني على الإطلاق أن ثمة فلسفة أو سياسة تعبر أي منهما عن المجتمع كله أو الثقافة كلها، ما يحدث هو التعبير عن القوى الاجتماعية التي تمتلك مفاتيح الأمور[1].

هكذا يمكن القول بأن النظام التعليمي يؤدي وظيفته في الضبط الاجتماعي فيعمل وفقاً لمنظومة التوازن في الاحتفاظ بالأوضاع القائمة في المجتمع وفي استمرار التوازن القائم في اللحظة الراهنة، حيث تفسر على أنها أوضاع عادلة بل وأيضًا طبيعية، وفي نفس الوقت يمكن أن تفسر على أساس أنها أوضاع منحازة وظالمة وهو ما يُشار إليه بأن التعليم منحاز بالضرورة

[1]) محسن خضر، **من فجوات العدالة في التعليم**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠، ص ٣١.

إلى مصالح القوى والشرائح المهيمنة اجتماعيًا، وهو يقوم بذلك من خلال وظيفة إعادة الإنتاج Reproduction للحفاظ على مصالح وثقافة تلك القوى والشرائح [١].

وربما أمكن في ظل هذا التفسير تفسير العديد من الظواهر المستجدة في نظامنا التعليمي، بل وتفسير ما يشار إليه على أنه ظواهر سلبية تسعى الدولة ومسئولوها والنظام التعليمي بكامله للقضاء عليها، ولكنها لا تنتهي بل تستمر وتقوى ومن تلك الظواهر الدروس الخصوصية، ولكنها تبقى لأنها تخدم مصالح فئات عالية الصوت وذات قدرة مالية، فهي مفيدة لمن يملك القدرة على تحمل أعبائها، وهي تؤدي دورها في ظل تقنين الدرجة كمعيار في قوانين التعليم – وفي عملية فلترة وترشيح وانتقاء بغير معيار الجدارة والاستحقاق وإنما بمعيار المال، والمال ليس دائمًا لعنة، فهو زينة الحياة الدنيا حقًا، لكن في مجتمع معظم أفراده يعيشون تحت خط الفقر يصبح التنافس افتراسًا، وتصبح الخصخصة والدروس الخصوصية خطرًا ينتظر آمالنا في مستقبل التعليم لينقض عليها [٢]. كما يمكن من خلاله تفسير – أيضًا – الظواهر المستجدة مثل الجامعات الخاصة فهي ترجمة لمصالح القوى المهيمنة اجتماعيًا وقد جاءت الموافقة على إنشائها تكريسًا لنفوذ هذه القوى [٣] وقد جاءت متمشية مع الأحداث ووتيرة الحياة في ا لمجتمع، فلم تفلح هذه الدعوى في الترخيص لها إلا بعد أن قويت شوكة المستفيدين منها بشكل يمكنهم من صنع السياسة التعليمية وفقاً لمصالحهم.

هكذا نجد التفسيرين، وهكذا نجد أن هناك موقفين: موقف يقبل الأوضاع القائمة يسلم بها وينطلق منها ليعيد إنتاجها ابتهاجاً أو لا وعياً، وموقف يرفض الرضوخ للأوضاع القائمة رغم الإقرار بوجودها، وينظر إلى التعليم على أنه جزء من النضال ضد السيطرة وضد هذه الأوضاع، يسعى إلى الكشف عن الخفي وإلى امتلاك المعرفة الناقدة التي تمكن أصحابها من

[١]) المرجع السابق، ص ٧٣.

[٢]) سعيد إسماعيل علي، مستقبل التعليم في ظل الخصخصة، **دراسات تربوية**، رابطة التربية الحديثة، مج ٨، ج ٥٢، ١٩٩٣، ص ص ٣٨، ٣٩.

[٣]) محسن خضر، مرجع سابق، ص ٨١.

صنع حياتهم وصياغة عالمهم بشكل أفضل [1]. هذا أمر يجب مواجهته ويجب أن يكون لنا كباحثين موقف مبني على فهم ونقد وتحليل يكشف المستور والمسكوت عنه، ولا ينبغي أبداً أن يعتذر أحد بحيادية الباحث، فالحيادية ليست جهلاً أو قبولا سلبيًا، فالباحث - في عصرنا الذي يشار إليه بما بعد الحداثة - إذا وضع تقرير البحث لا ينبغي - فيما يرى نيومان Neuman أبداً أن يكون خافيًا متخفيًا عندما يقرأه آحاد الناس وحضوره لا يجب أن يكون خافيًا بل ظاهرًا بشكل غير معمي، واضح في التقرير، وقيمة التقرير في إخباره بقصة يجب أن تستثير خبرة من يقرأونه [2].

ثانيًا- الإلزام:

لكل مجتمع ثقافته التي تميزه عن غيره من المجتمعات، وبالتالي فإن الحفاظ على هذه الثقافة في جانبها المتعلق بالعموميات شرط أساسي للحفاظ على هوية المجتمع، ولهذا فقد قررت أغلب المجتمعات مرحلة تعليمية إلزامية يلتزم الجميع بتوفير فرص التعليم أثناءها لكل أبنائه، ويُلزم الأبناء بالالتحاق بهذه المرحلة التعليمية التي يتم من خلالها تقديم منهج عام موحد يشتمل على تلك العموميات، فإذا كان الضبط - كما عُرف سابقاً - جهود مبذولة من المجتمع لحمل أعضائه على الالتزام بأنماط معينة من السلوك ومعايير محددة للتفاعل والسلوك الاجتماعي المقبول في اللحظة الحاضرة، فإن هذا التعليم الإلزامي يتولى عملية استدخال وتقديم وتبرير وتسويغ هذه المعايير وتلك القيم، وبذلك يقوم بدور أساسي في عملية الضبط الاجتماعي ومنع الانحراف أو الخروج على معايير المجتمع وقيمه.

هنا نجد أن كثيراً منا كباحثين يمارس عمله في هذه الجزئية وكأنها خالية من أي تدخل، هي عنده - جهلاً أو تجاهلاً - عملية طبيعية لا خلاف فيها ولا خلاف عليها فوجود

1) Glorialadso Dillings,Putup Orshutup, The Challenge of Moving from Ccritical theory to critical Pedagogy (a formative assessment) in: David W.Hursh,E.Waylle Ross,Democratic **Social Education,NewYORK: FALUER Press**,2000,p.150.

2) Jeanne Edith Shaw, **The Good Teacher in contemprory Times:A Discourse Analytic Approach, Melbourn Graduate School of Education**, July,2012,p.12.

الإنسان الآخر عند دوركايم في ذات المجتمع يفرض على الأنا تحديد حقوقه في إطار التسليم بحقوق الآخرين، بحيث يؤدي التحديد المتبادل إلى خلق روح التوافق والإتقان[1]. فهي قيم قائمة على الاتفاق لازمة وضرورية لبقاء المجتمع واستمراره وتوازن أوضاعه. وليتنا نعلم أن دوركايم ذاته كان يدري ويعي وجود رواية أخرى - هو لا يفضلها نعم ولكنه لا يجهلها مثل بعضنا - الرواية الأخرى ترى أن هذا المنهج الموسوم بالعمومية بما فيه من معرفة وقيم ومعايير لا يتم اختياره أو اختيارها بالصدفة أو عشوائيًا بل يتم انتقاؤها بشكل مقصود لأنها تمثل وجهات نظر جماعات معينة في المجتمع، وبذلك فإن انتقاءها يعتبر ميكانيزمًا ضابطًا للأوضاع بما يحقق سيادة معايير وقيم معينة[2]، والثقافة ليست واحدة لأن المجتمع مقسم إلى جماعات مسيطر عليها عن طريق العمل التربوي الذي تضطلع به الصفوة التي تفرض عنفا رمزيًا - ثقافيًا - حيث إن القطاع المسيطر في المجتمع هو الذي يختار نوعًا من الإنجاز ويعطيه القدر والقيمة وبذلك فالاختيار ليس عملية فنية فكيف للباحث أن يكون محايداً في مثل هذا الموقف، وكيف لا يسعى لكشف هذه القوى وتلك العلاقات سعيًا نحو الأفضل ورفضًا لواقع قائم على القهر والإكراه وإلا فإن كانت هذه الثقافة المنقولة في هذا الجزء من التعليم الإلزامي هي نتاجنا جميعًا معًا بالتوافق والتراضي فكيف يفشل جزء منا ومن أبنائنا في فهمها والسلوك وفقاً لها! وكيف يكون دائمًا لدينا ناجحون وراسبون!!!

ثالثا - التربية الدينية:

الدين - أي دين - يحوي قواعد ومعايير للسلوك واتجاهاً نحو الحياة بما فيها ومن فيها، يجعله - الدين - أساسًا لحياة الفرد في علاقته بنفسه وغيره وربه، وبذلك فهو أساس قوي يضبط الحياة الفردية والاجتماعية ويوجهها، وبذلك يمكن استخلاص ما استخلصه راد كليف براون Radcliff Brown من أن الدين في كل مكان هو تعبير عن معنى الارتباط

[1]) علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة– دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع– الأنساق الكلاسيكية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩١، ص ٢٩٩.

[2]) Michael W. Apple, **Ideology and Curriculum**, NewYork: Routldge,1990,p.3.

بسلطة خارجة عن أنفسنا، يمكن اعتبارها روحية أو أخلاقية تمارس أثرها في ضبط سلوك الفرد [1] والمدرسة عند تخصيصها منهجًا للتربية الدينية وحصصًا لها تقوم بعملية استدخال لتلك المعايير وقواعد السلوك التي يتضمنها الدين فتُسهم في خلق ضبط اجتماعي واعي نابع من داخل الفرد ومستند إلى قناعته الشخصية، وهو أكثر فاعلية من جميع أنواع الضبط الأخرى خاصة التي تستخدم الجزاء والعقوبات، تلك التي يمكن الهروب منها والتخفي عن القائم عليها.

هنا هذه التربية الدينية قد تستخدم للمحافظة على أوضاع قائمة حتى وإن كانت جائرة تقوم على غير أساس من الجدارة وقد تستخدم لزيادة وعي الناس والسعي لتغيير الأوضاع جائرة كانت أم عادلة، وليس ببعيد عنا ما يحدث في مدارس تستولي عليها جماعات دينية راديكالية فهل نسلم كباحثين بأي من ذلك أم لا بد أن نرى أننا لسنا فنيين حرفيين وعملنا ليس عملاً فنياً، بل المطلوب أن نُقيِّم نقديًا من كافة الجوانب ما يطلب منا - أو حتى ما نفعله بأنفسنا - قبل الشروع فيه فنيًا هذا ما يميزنا ككائنات مفكرة ولسنا مجرد أدوات، لابد من قيامنا بتحليل الخطاب نقديًا وكشف ما وراءه والانحياز نحو ما نراه حقًا وصوابًا وخيرًا لا ننساق كالسائمة.

وهنا لا أريد أن أنهي رسالتي هذه دون لفت الانتباه إلى أن الليبرالية الجديدة - Neolibralism في سياسة التعليم توجت في ثقافة في شكل مدارس للقياس والمحاسبية والشفافية والريادية والجودة والاعتماد وخطابات تنشر وترعى وتشجع هذه الأولويات في التعليم لعل هذا الكلام يستثير من أبنائنا من يبحث فيكشف مستوراً وراء هذه الدعوات التي ابتلعناها بل رحنا نروج لها وأتمنى أن يكون هذا محور رسالة أخرى إن شاء الله.

وأخيرًا: شكر خاص لابنتي الدكتورة/ زينب محمود شعبان التي قامت بالكتابة وقرأت وأبدت ملاحظات نقدية كان لها الفضل في ظهور هذه المقالة بصورتها هذه فلها كل الشكل والتقدير.

[1]) سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية– مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص ١٦٨.